

Distr.
GENERAL

S/1995/137
14 February 1995

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ موجهة إلى
الأمين العام من المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

جاء في تعليق إذاعة صوت أمريكا بتاريخ ١٩٩٥/٢/٩ والذي يعبر عن وجهة نظر الحكومة الأمريكية، ادعاءات مزيفة عن انتهاكات غير مشروعة لحقوق الإنسان في ليبيا.

إن الجماهيرية العظمى تضد المغالطات والافتراءات التي وردت في هذا التعليق والتي يقصد منها وفي هذا الوقت بالذات تشويه سجل حقوق الإنسان في ليبيا، وتندرج في نفس الوقت في إطار الحملة الشرسة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد ليبيا، وإلحاق الأضرار بمساعيها الرامية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ورفاهية شعبها.

وكما سبق، وأن أعلننا مرارا وتكرارا، فإننا على استعداد لإجراء تحقيق محايد عن انتهاكات حقوق الإنسان وبأي صورة كانت للتأكد من صحة هذه الادعاءات الزائفة، كما نصر في نفس الوقت أن يتم التحقيق في نفس البلد الذي يتهم البلدان الأخرى بانتهاك حقوق الإنسان ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ضوء ما تقدم فإننا نطالب الجمعية العامة ومجلس الأمن والأجهزة ذات العلاقة اتخاذ التدابير الكفيلة بإجراء التحقيقات اللازمة لإظهار حقيقة زيف هذه الادعاءات وإعلانها للعالم، ولا يفوتنا في هذا المجال أن نؤكد سيادتنا الوطنية على بلادنا ونرفض رفضا قاطعا التدخل في شؤوننا الداخلية وهو المبدأ الذي يجب احترامه في إطار العلاقات الدولية، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة وسائر القوانين والأعراف الدولية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي بأنها المدافع الأكبر عن حقوق الإنسان في العالم، عليها أن تراجع نفسها وسجلها الحافل بالعديد من انتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد والتمييز العنصري خاصة ضد السود والهنود الحمر، وخير دليل على ذلك الأحداث التي وقعت في مدينة لوس أنجلوس.

إن الولايات المتحدة التي هالها وأقلقها الاستقرار السياسي الذي يتمتع به الشعب الليبي والالتفاف حول قيادته والصمود رغم الحصار الاقتصادي الظالم الذي كان نتيجة هيمنة بعض الدول الكبرى على مجلس الأمن وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لم تجد إلا بث الإشاعات الكاذبة التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار والنيل من سمعة الجماهيرية العظمى والتشكيك في نظامها السياسي المبني على احترام حقوق الإنسان في ظل السلطة الشعبية المباشرة التي تعطي كافة المواطنين الحرية بأن يعبروا عن آرائهم واتخاذ قراراتهم.

إن الجماهيرية التي ساهمت مساهمة فعالة في تعزيز واحترام حقوق الإنسان من خلال صدور الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في ليبيا لا يمكنها أن تسمح بقبول مثل هذه الادعاءات المزيفة وتدعو المجتمع الدولي إلى العمل على وضع حد لهذا التطاول على حقوق الغير.

وأكون ممتنا لو تم توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) محمد أبو القاسم الزوي

المندوب الدائم
